



المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي

ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

أثر إجراءات ضبط الاستيراد على الحد من العجز في الميزان التجاري المصري

أ.د جمال محمود عطية عبيد أ. د. صابر عدلي شاکر عبدالرحمن مي زكي حسن الجابري

قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية - كلية التجارة وإدارة الأعمال

بيانات البحث

المستخلص

استلام: 2022 / 2 / 1
قبول: 2022 / 8 / 5

يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات المحددة لقوة الاقتصاد. وتحاول الدول من خلال سياساتها التجارية العمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات لتقليل العجز في الميزان التجاري وتأتي أهمية التساؤل عن جدوى الإجراءات التي اتخذتها مصر للحد من عجز الميزان التجاري خاصة في ظل تنوع الواردات المصرية ما بين سلع ضرورية واستراتيجية ومستلزمات إنتاج وبين سلع لها بديل محلي حيث من الملاحظ تداخل وتنوع الأثر للإجراءات التي اتخذتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري المصري على الاقتصاد المصري وتمثل الهدف الأساسي من البحث في التعرف على الأثر النسبي لإجراءات ضبط الاستيراد في الحد من عجز الميزان التجاري لمصر من خلال الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع أهم التكتلات الدولية للفترة (2001-2020).

وتمثلت أهم نتائج البحث في وجود اختلافات بين متوسطات العجز في الميزان التجاري بين مصر والاتفاقيات المختلفة محل الدراسة، وأن مصر اتبعت مجموعة من السياسات التجارية الحمائية لأهداف متعددة منها تقليل استيراد السلع غير الضرورية وكذلك الحد من استيراد السلع التي لها بديل محلي ومن ثم الحد من العجز في الميزان التجاري وفي نفس الوقت حماية الصناعة الوطنية من إغراق الواردات. ومن خلال نتائج نموذج الجاذبية يتبين وجود أثر إيجابي لإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري مع الدول الأعضاء في جميع الاتفاقيات التجارية محل الدراسة (عدا اتفاقية الكوميسا بسبب استيراد مصر لمستلزمات الإنتاج) حيث كان الأثر الأكبر لهذه الإجراءات على تحسن الميزان التجاري لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية في المركز الأول وذلك بمقدار 49 مليون دولار سنويا كإخفاض في عجز الميزان التجاري المصري مع دول الاتفاقية ويمكن أرجاع ذلك إلى أن الاتحاد الأوروبي يعتبر أكبر شريك تجاري لمصر سواء في مستلزمات الإنتاج أو السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع أو الاستهلاكية حيث استهدفت هذه الإجراءات الواردات غير الضرورية والسلع الاستهلاكية

وجاء في المرتبة الثانية من حيث تأثير إجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري اتفاقية التجارة الحرة المصرية مع تركيا بتأثير إيجابي سنوي بلغ حوالي 7.9 مليون دولار ثم كل من اتفاقية الميركسور والولايات المتحدة الأمريكية بتأثير إيجابي سنوي بلغ حوالي 4.5 مليون دولار و 4.1 مليون دولار لكل منهما على الترتيب.

وفي ظل النتائج المتحصل عليها أوصى البحث بضرورة الاستمرار في السياسات المتعلقة بالحد من العجز في الميزان التجاري وتقليل استيراد السلع غير الضرورية مع الالتزام بقواعد منظمه التجارة العالمية المتبعة في هذا الشأن.

الباحث المسؤول: مي زكي حسن الجابري

البريد الإلكتروني: maielgabri@gmail.com

© The Author(s) 2022.



Available Online at EKb Press

Egyptian Journal of Agricultural Economics

ISSN: 2311-8547 (Online), 1110-6832 (print)

<https://meae.journals.ekb.eg/>

The impact of import control measures on limiting the deficit in the Egyptian trade balance

Prof. Dr. Gamal Mahmoud Attia Obeid Prof. Dr. Saber Adly Shaker Abdul Rahman
May Zaki Hassan Elgabry

Department of Economics and Foreign Trade - College of Commerce and Business Administration

ARTICLE INFO

Article History

Received: 1-2- 2022

Accepted: 5-8- 2022

Keywords:

Import control
procedures - trade
balance - trade
agreements -
international blocs -
gravity model

ABSTRACT

The trade balance is one of the most important indicators of the strength of the economy. Countries are trying through their trade policies to increase exports and limit imports to reduce the trade balance deficit. Considering the diversity of Egyptian imports, it is one of the most important international blocs with which trade agreements have been achieved, among the necessary strategic commodities production requirements on the one hand, and some non-essential consumer goods that have a local alternative on the other hand. It is clear that the steps taken by Egypt to reduce the deficit in the Egyptian trade balance are overlapping and diversified. Therefore, there is an urgent need to ask question the probability of these steps and their role in reducing the problem of the Egyptian trade balance deficit. The main objective of the research was to identify the relative impact of controlling in reducing Egypt's trade balance deficit through achieved trade agreements with the most important international blocs for the period (2001-2020).The most important results of the research were that there are differences between the average deficit in the trade balance between Egypt and the understudy agreements and that Egypt followed a set of protective trade policies for multiple goals, including reducing the import of unnecessary commodities as well as limiting the import of commodities that have a local alternative and then reducing the deficit in the trade balance and at the same time protecting the national industry from dumping imports. Through the results of the gravity model, it is clear that there is a positive impact of the import controlling steps on the Egyptian trade balance with the member countries in all the understudy trade agreements (except for the COMESA agreement due to Egypt's import of production requirements), where the greatest impact of these steps was on improving the trade balance of the Egyptian-European Partnership Agreement in the First place, with 49 million dollars annuity as a decrease in the Egyptian trade balance deficit with the countries of the agreement. The Egyptian Free Trade Agreement with Turkey came in second place in the impact of import controlling steps on the trade balance, with an annual positive effect of about \$7.9 million, then the Mercosur and the United states of America with an annual positive effect of about \$4.5 million and \$4.1 million each, respectively. Considering the results obtained, the research recommended the need to continue following policies related to reducing the trade balance deficit and reducing the import of non-essential commodities while adhering to the rules of the World Trade Organization followed in this regard.

Corresponding Author: **May Zaki Hassan Elgabry**

Email: maielgabri@gmail.com

© The Author(s) 2022.

1- المقدمة

تهدف الدول النامية من عمليات التبادل التجاري إلى تحقيق التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع، ويعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات المحددة لقوة الاقتصاد. وتحاول الدول من خلال سياساتها التجارية العمل على زيادة الصادرات والحد من الواردات لتقليل العجز في الميزان التجاري، وذلك من خلال تحقيق التوازن بين السياسات التجارية الحمائية والسياسات التجارية الانفتاحية بهدف لحماية الصناعة المحلية والحد من الواردات غير الضرورية.

ويأتي دور الاتفاقيات التجارية في تسهيل عمليات التبادل التجاري مع دول العالم الخارجي من حيث تسهيل إجراءات التصدير وتسهيل إجراءات استيراد مستلزمات الإنتاج مما يساهم في الحد من عجز الميزان التجاري.

ويعاني الاقتصاد المصري العديد من التحديات والصعوبات خاصة خلال الفترة الأخيرة والتي شهدت العديد من المستجدات على المستويين المحلي والعالمي، وفي ظل الأزمات العارضة التي تعرض لها الاقتصاد المصري والتي أثرت بشكل كبير على القدرات الانتاجية المحلية شهد الميزان التجاري المصري زيادة في العجز نتيجة الأثر المزدوج لزيادة الواردات ونقص الصادرات.

وفي ظل الجهود المصرية لتصحيح المسار وعلاج الخلل في هيكل الاقتصاد المصري تم اتخاذ مجموعة من السياسات التجارية الحماية من خلال الاجراءات الخاصة بضبط الاستيراد للحد من الواردات غير الضرورية.

2- مشكلة البحث:

في ظل تنوع الواردات المصرية من أهم التكتلات الدولية التي تم ابرام الاتفاقيات التجارية معها بين السلع الضرورية الاستراتيجية ومستلزمات الإنتاج من ناحية وبين بعض السلع الاستهلاكية غير الضرورية أو التي لها بديل محلي من ناحية أخرى يتبين تداخل وتنوع الأثر للإجراءات التي اتخذتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري المصري، ومن ثم تغدو الحاجة ملحة إلى التساؤل عن مدى جدوى هذه الإجراءات ودورها في الحد من مشكلة عجز الميزان التجاري المصري ومن ثم فإنه يمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال السؤال التالي:

- هل ساهمت اجراءات ضبط الاستيراد في الحد من عجز الميزان التجاري المصري؟

3- فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في التالي:

يوجد أثر معنوي احصائياً لإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري مع أهم التكتلات الدولية، من حيث دورها في تخفيض الواردات غير الضرورية ومن ثم تخفيض العجز في الميزان التجاري المصري مع أهم التكتلات الدولية.

4-هدف البحث:

يتمثل الهدف الأساسي من البحث في التعرف على الأثر النسبي لإجراءات ضبط الاستيراد في الحد من عجز الميزان التجاري لمصر من خلال الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها مع أهم التكتلات الدولية، ومن هذا الهدف الرئيسي تندرج مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل أهمها في الآتي:

- أ- الوضع الراهن للميزان التجاري المصري مع أهم التكتلات الدولية.

ب- مساهمة الاتفاقيات التجارية في الميزان التجاري المصري وترتيبها من حيث العجز أو الفائض

ج- التباين والفروق بين الاتفاقيات التجارية في تحقيق العجز أو الفائض في الميزان التجاري المصري

د- تدفقات التجارة الخارجية بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في الاتفاقيات التجارية والعوامل المؤثرة

عليها.

5-أهمية الدراسة:

تأتي أهمية البحث العلمية من خلال إلقاء الضوء على الموقف الحالي للميزان التجاري والصادرات والواردات المصرية مع أهم التكتلات الدولية والتي تم ابرام الاتفاقيات التجارية معها، فضلاً عن قياس الاثر النسبي للاجراءات التي اتخذتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري المصري على الميزان التجاري المصري كسياسات تجارية حمائية خلال فترة الدراسة، مما يساعد متخذ القرار للوقوف على دور هذه القرارات في تحقيق الهدف الرئيسي لها في اصلاح هيكل الاقتصاد المصري والذي شهد العديد من التشوهات خلال الفترة الماضية.

6-حدود البحث:

تتضمن البحث حدودا زمنية وأخرى جغرافية وذلك على النحو التالي:

أ- الحدود الزمنية: يغطي البحث الفترة (2001-2020)

ب- الحدود الجغرافية: تشمل حدود البحث التكتلات الدولية التي أبرمت مصر معها اتفاقيات تجارية

7-منهجية الدراسة:

يقوم البحث على إتباع منهجين الاستنباطي والاستقرائي من خلال دراسة أثر إجراءات ضبط الاستيراد على عجز الميزان التجاري المصري مع أهم التكتلات الدولية في ظل الأدب الاقتصادي والدراسات السابقة ومحاولة تطبيق ذلك استنادا الى نموذج تدفقات التجارة الخارجية والمعروف باسم نموذج الجاذبية

نموذج الجاذبية:

لفهم مُحَدِّدَات التدفقات التجارية بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا باستخدام نموذج الجاذبية والذي يفترض أهمية المسافة والأحجام الاقتصادية بين الطرفين في صورة الناتج المحلي الإجمالي إلا أنه نظراً لبساطة هذا المنظور تَمَّ تحسين وتطوير متغيرات النموذج المستقلة والمفسرة للمتغير التابع وذلك عند إعداد الصيغة العامة لنموذج الجاذبية (تفسير تدفقات التجارة) حيث تَمَّ استخدام النموذج المُوسَّع لنموذج الجاذبية لتقييم أثر انضمام مصر للاتفاقيات التجارية بشكل مجمع على الميزان التجاري المصري وفق بعض الأدبيات العلمية المُستخدمة في هذا الشأن⁽¹⁾.

حيث تَمَّ استخدام صيغة نموذج الجاذبية المعدل Augmented Gravity Model⁽²⁾ وذلك وفق الصيغة التالية:

$$\ln Y = \alpha + \beta_1 \ln X_1 + \beta_2 \ln X_2 - \beta_3 \ln X_3 + \beta_4 \ln X_4 + \beta_5 \ln X_5 + \beta_6 \ln X_6 + \beta_7 \ln X_7 + U_{it}$$

حيث:

Y: المتغير التابع الذي يعبر عنه بحجم الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية.

X1- الناتج المحلي الإجمالي لمصر بالمليار دولار.

X2- متوسط المسافة بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول الاتفاقية بالكيلو متر.

X3- متغير صوري يعبر عن أثر الاتفاقية من خلال تاريخ دخولها حيز النفاذ.

X4- سعر صرف الجنيه المصري أمام الدولار.

X5- متغير صوري يعبر عن الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري.

X6- متغير صوري يعبر عن كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر و دول الاتفاقية

X7- متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية بالمليار دولار.

8- الوضع الراهن للميزان التجاري المصري مع أهم التكتلات الدولية:

تنوعت الاتفاقيات التجارية في طبيعة مساهمتها في الميزان التجاري المصري بين اتفاقيات تساهم في تحقيق فائض في الميزان التجاري وبين اتفاقيات تساهم في تحقيق عجز في الميزان التجاري.

والملاحظ من الشكل رقم (1) ان أهم الاتفاقيات التي ساهمت في زيادة العجز في الميزان التجاري المصري خلال الفترة 2016-2020 هي اتفاقية الشراكة لمصرية الاوروبية في المركز الأول بنسبة 29% يليها في المركز الثاني اتفاقية المير كسور بنسبة 8% يليها في المركز الثالث الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 7% ثم

(1) كرم خديم (دكتور)، دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران،

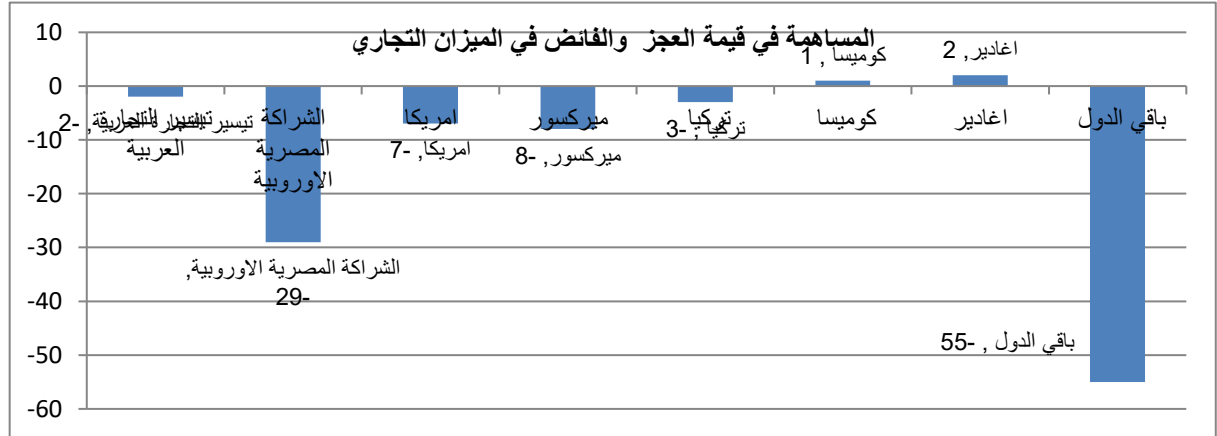
الجزائر.

(2) المرجع السابق.

تركيا واتفاقية تيسير التجارة العربية بنسبة 3% و 2% لكل منهما على الترتيب، في حين ساهمت كل من اتفاقيتي أغادير والكوميسا في تقليل العجز في الميزان التجاري المصري وتحقيق فائض بنسبة 2% و 1% لكل منهما على الترتيب .

ومما سبق يتبين وجود تباين في تأثير الاتفاقيات التجارية المختلفة على الميزان التجاري المصري إلا انه من الأهمية بمكان تحديد مدى هذا التباين ومدى وجود فروق معنوية احصائيا بين تأثير الاتفاقيات التجارية محل البحث وذلك تمهيدا لقياس الأثر النسبي والكمي لهذه الاتفاقيات على الميزان التجاري المصري.

شكل رقم (1) مساهمة الاتفاقيات التجارية في الميزان التجاري المصري



المصدر: جدول رقم (1) بالملحق

9- تحليل التباين لتأثير أهم الاتفاقيات التجارية على الميزان التجاري المصري:

يعتبر تقدير الفروق والتباين بين قيم العجز في الميزان التجاري المصري مع الاتفاقيات التجارية المختلفة نقطة الانطلاق الحقيقية للتقدير الكمي لمدى تأثير هذه الاتفاقيات على الميزان التجاري المصري ولما كانت بعض الفروق النسبية بين قيمة العجز في الميزان التجاري لبعض هذه الاتفاقيات مع مصر طفيفة خلال فترة البحث بحيث لا يمكن تحديد الفروق النسبية بين قيم هذا العجز لذلك يمكن الاستعانة بأسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد (F) لتوضيح مدى معنوية الفروق بين قيم هذا العجز.

ونظراً لأن اختبار (F) يختبر النموذج بأكمله لجميع الاتفاقيات التجارية خلال فترة البحث فإذا كانت (F) معنوية فإن هذا يعني وجود اختلاف بين قيمة العجز في الميزان التجاري المصري مع الاتفاقيات التجارية المختلفة إلا أنه لا يمكن القول بأن جميع قيم العجز في الميزان التجاري للاتفاقيات تختلف عن بعضها اختلافاً معنوياً عند مستوى احتمالي معين لذلك اقتضى الأمر استخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S.D) (3) وهي الطريقة التي يمكن استخدامها فقط في حالة ثبوت معنوية اختبار (F) حيث تعتمد هذه الطريقة على أن الفرق بين أي متوسطين يعتبر معنوياً عند المستوى الاحتمالي 0.05 أو 0.01 وإذا زاد هذا الفرق بين المتوسطين عن قيمة أقل فرق معنوي (L.S.D) عند مستوى 0.05 أو 0.01 (4).

ومن خلال نتائج الجدول رقم (1) أتضح وجود اختلافات بين متوسطات العجز في الميزان التجاري بين مصر والاتفاقيات المختلفة محل البحث حيث احتلت اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية المركز الأول في متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري المصري بمتوسط بلغ حوالي 8.2 مليار دولار ثم متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية بمتوسط قيمة العجز بلغت حوالي 2.6 مليار دولار ثم اتفاقية الميكسور في المركز الثالث بقيمة عجز بلغت حوالي 2.5 مليار دولار ثم اتفاقية الشراكة المصرية

(5) Least significant differences

(6) محمد سيد أحمد سعيد، دراسة اقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل المحددات المائية

والتكنولوجية، (رسالة ماجستير)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 2015م.

التركية في المركز الرابع بمتوسط عجز بلغ حوالي 0.87 مليار دولار وفي المركز الخامس اتفاقية تيسير التجارة العربية بمتوسط عجز بلغ 0.41 مليار دولار وجاءت كل من اتفاقية الكوميسا وأغادير لتحقيق فائضاً في الميزان التجاري المصري معهما واحتلتا المركزين السادس والسابع بمتوسط فائض لصالح مصر بلغ حوالي 0.56 مليار دولار وحوالي 0.76 مليار دولار لكل منهما على التوالي .

ومن خلال نتائج الجدول رقم (2) يتبين وجود فروق معنوية احصائياً بين قيمة العجز في الميزان التجاري المصري للاتفاقيات المختلفة عند المستوى الاحتمالي 0.01 حيث بلغت قيمة قيمة (F) المحسوبة حوالي 31.58 ويدل ذلك على وجود اختلاف حقيقي بين قيم العجز في الميزان التجاري المصري للاتفاقيات التجارية موضع الدراسة.

جدول رقم (1) الملامح العامة للميزان التجاري بين مصر وأهم الاتفاقيات التجارية كمتوسط للفترة 2001-2020

الاتفاقية	عدد السنوات	متوسط العجز في الميزان التجاري	الانحراف المعياري	الحد الأدنى	الحد الأعلى
اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية	20	-8182.3	5899.3	-18002	-181
اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية	20	-2588.95	1329.9	-4651	-408
اتفاقية الميركوسور	20	-2510.35	1416.9	-4134	-483
اتفاقية الشراكة المصرية التركية	20	-877.25	755.8	-2025	-11
اتفاقية تيسير التجارة العربية	20	-412.275	1494.9	-3697.8	3101.3
اتفاقية الكوميسا	20	557.2	469.8	-210	1314
اتفاقية أغادير	20	755.9	509.7	15	1797

*الانحراف المعياري يعبر عن انحراف المشاهدات عن متوسطها

*المصدر: التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS للجدول رقم (1) بالملاحق

جدول رقم (2) تحليل التباين للعجز في الميزان التجاري بين مصر وأهم الاتفاقيات التجارية للفترة 2001-2020

المعنوية الاحصائية Sig.	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	Sum of Squares مجموع المربعات	المعنوية الاحصائية Sig.
.000	31.582	1.889E8	6	1.133E9	بين المجموعات (الاتفاقيات)
		5980688.664	133	7.954E8	داخل المجموعات (الاتفاقيات)
			139	1.929E9	الإجمالي

المصدر: التحليل الاحصائي باستخدام برنامج SPSS للجدول رقم (1) بالملاحق

في إطار استهداف البحث تحقيق هدفين أساسيين وهما ترتيب هذه الاتفاقيات من حيث قيمة العجز في الميزان التجاري مع مصر كهدف فرعي أول ومعرفة معنوية الفروق بين هذه الاتفاقيات وبعضها البعض كهدف فرعي ثان تم استخدام طريقة أقل فرق معنوي (L.S.D) لتحقيق الهدفين معاً كما هو مبين في الجدول رقم (2) بالملاحق الاحصائي، حيث يتبين من الجدول عدة نتائج تمثلت في الآتي:

1. أن التباين في قيمة العجز في الميزان التجاري بين الاتفاقيات التجارية يرجع في المركز الأول إلى زيادة قيمة هذا العجز بين مصر واتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيث تبين وجود اختلافات معنوية احصائياً بين قيمة العجز لهذه الاتفاقية وبين قيمة العجز في جميع الاتفاقيات الأخرى محل الدراسة
2. أن التباين في قيمة العجز في الميزان التجاري بين الاتفاقيات التجارية يرجع في المركز الثاني إلى التجارة البينية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية واتفاقية الميركوسور معاً حيث تبين عدم وجود فروق معنوية احصائياً بين قيمة العجز في الميزان التجاري المصري لهاتين الاتفاقيتين.

3. أن التباين في قيمة العجز في الميزان التجاري بين الاتفاقيات التجارية يرجع في المركز الثالث إلى اتفاقية تيسير التجارة العربية واتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا معاً حيث تبين عدم وجود فروق معنوية احصائياً بين قيمة العجز في الميزان التجاري المصري لهاتين الاتفاقيتين
4. التباين في قيمة الميزان التجاري بين الاتفاقيات التجارية يرجع في المركز الرابع إلى كل من اتفاقية الكوميسا واتفاقية أغادير حيث حققت هاتين الاتفاقيتين فائضاً في الميزان التجاري بخلاف الاتفاقيات الأخرى إلا أن تأثير هذا الفائض يعتبر تأثيراً ضعيفاً على الميزان التجاري المصري مقارنة بحجم العجز الناتج عن الاتفاقيات الأخرى.

ويمكن إرجاع النتائج السابقة لعدة أسباب من أهمها الآتي:

- بالنسبة لاتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية: يرجع العجز إلى تباين كبير بين هيكل الصادرات المصرية للاتحاد الأوروبي وبين هيكل الواردات حيث تمثله أهم ملامح هيكل الصادرات في السلع ذات القيمة التصديرية المنخفضة في العائد التصديري مثل وبعض الأسمدة وبعض المواد نصف المصنعة مثل بوليمرات الإيثيلين بنما تمثل هيكل الواردات في السلع ذات المكون التكنولوجي العالي مثل السيارات والأدوية والسلع الصناعية وهي سلع ذات فاتورة استيرادية مرتفعة.
- بالنسبة لكل من اتفاقية التجارة الحرة المصرية مع الولايات المتحدة الأمريكية والميركوسور فقد تبين أن هيكل الصادرات المصرية لأمريكا تركز في سلع الملابس والغزل والنسيج دون غيرها وهي ذات قيمة مضافة متوسطة مقارنة بالواردات المصرية من أمريكا التي تمثلت في سلع أعلى في قيمتها مثل السلع الاستراتيجية وأهمها الحبوب والصويا وبعض السلع التكنولوجية ومن أهمها الأجهزة الطبية وأجهزة التحكم عن بعد بينما تمثل هيكل الصادرات لدول الميركوسور في المواد الزراعية الخام مثل القطن والأسمدة وتمثل هيكل الواردات في سلع أعلى في قيمتها مثل اللحوم وخام الحديد (البيريت) والسكر .
- بالنسبة لاتفاقية الشراكة المصرية التركية واتفاقية تيسير التجارة العربية فقد تبين أن أهم الصادرات المصرية لهذه الأسواق تمثلت في الملابس والسلع الزراعية الخام بينما تمثلت أهم ملامح هيكل الواردات في سلع أعلى في قيمتها الاستيرادية من السلع المصدرة
- وبالنسبة لكل من اتفاقية أغادير واتفاقية الكوميسا فقد تبين اختلافهما عن باقي الاتفاقيات من حيث تحقيق فائض في الميزان التجاري مع مصر.

10- أهم الاجراءات التي اتخذها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري المصري.

عانى الاقتصاد المصري عجزاً مستمراً في الميزان التجاري ودخلت في دائرة الدول التي تعاني من ظاهرة العجز المزمن للميزان التجاري، وفي ظل استمرار هذا الأمر سعت مصر إلى إتباع سياسات مختلفة للحد من هذه المشكلة وذلك من أجل زيادة الصادرات أو الحد من الواردات أو هما معاً، ومن بين هذه السياسات ما يعرف بإجراءات ضبط الاستيراد وهي عبارة عن إجراءات تستهدف التحكم في الاستيراد وتخفيض عجز ميزان المدفوعات بصفة عامة والعجز في الميزان التجاري بصفة خاصة.

ويمكن توضيح الملامح العامة لهذه الإجراءات خلال فترة الدراسة في كل من قرار وزير التجارة والصناعة رقم 991 نهاية 2015 (5)، قرار رقم 992 لسنة 2015 (6)، قرار وزير الصناعة رقم 43 (7) لسنة 2016، القانون رقم 7 لسنة 2017 (8) ، ويمكن توضيح أهم ما تضمنته هذه الإجراءات والسياسات الحمائية في الشكل رقم (2) حيث يتبين من الشكل أن هذه الإجراءات تتبع فئة السياسات التجارية الحمائية والتي استهدفت أهداف متعددة منها تقليل استيراد السلع غير الضرورية وكذلك الحد من استيراد السلع التي لها بديل محلي ومن ثم الحد من العجز في الميزان التجاري وفي نفس الوقت حماية الصناعة الوطنية من إغراق الواردات .

(5) قرار رقم 991 نهاية 2015 الوقائع المصرية - العدد 31/297/ديسمبر 2017

(6) قرار رقم 992 لسنة 2015 الوقائع المصرية-العدد31/297/ديسمبر/2015

(7) قرار وزير الصناعة رقم 43 لسنة 2016

(8) القانون رقم 7 لسنة 2017 الجريدة الرسمية - العدد 9 مكرر صادر 7/مارس/2017

شكل رقم (2) الملامح العامة لأهم الإجراءات التي اتخذها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري المصري



8- تدفقات التجارة الخارجية بيم مصر وأهم الاتفاقيات التجارية في ظل إجراءات ضبط الاستيراد:

اعتمدت البحث على بيانات سنوية تمتد خلال الفترة من 2001 إلى عام 2020 للمتغير التابع المتمثل في حجم الميزان التجاري بين مصر وأهم الاتفاقيات التجارية فضلاً عن مجموعة من المتغيرات المستقلة ولتحقيق دقة تقدير نموذج الجاذبية وزيادة الثقة في النتائج المتحصل عليها تطلب الأمر القيام بوصف السلاسل الزمنية واختبار سكونها واستقرارها قبل تقدير النموذج للحصول على نتائج تقدير غير متحيزة وعلى درجة أكبر من الدقة ومن ثم العمل على الاستفادة من مخرجات النموذج لوضع السياسات والآليات المناسبة للاستفادة من هذه الاتفاقيات في الحد من العجز في الميزان التجاري المصري.

➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية

تم تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الشراكة المصرية الأوروبية حيث بلغ متوسط عجز الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالي (8182) مليون دولار. وتشير المعادلة رقم (1) في الجدول رقم (3) إلى أن إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 85% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري المصري الأوربي إلى تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج وقد ثبت معنوية نموذج الجاذبية عند مستوى الاحتمالي 0.01. كما بلغت قيمة F المحسوبة 12.7 بينما بلغت قيمة دريبين واتسون DW 1.7

وتشير النتائج إلى أن زيادة إجمالي الناتج المحلي المصري (X1) بنسبة 10% يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وانخفاض قيمة العجز بنسبة 6% كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X2) بين مصر ودول الاتفاقية عند المستوى الاحتمالي 0.05 وأنه بزيادة المسافة البحرية لخطوط النقل والشحن بين دول الاتفاقية ومصر 10% يؤدي ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 1%

كما ثبت من النموذج معنوية المتغير السوري الذي يعبر عن اثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ (X3) عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي انه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ ادى ذلك الى تحسن في الميزان التجاري المصري اي انخفاض العجز بنسبة 6.9% بالإضافة الى انه قد ثبتت معنوية سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار (X4) عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث انه بزيادة سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار اي انخفاض قيمة الجنية بنسبة 10% ادى ذلك الى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 1% ويمكن ارجاع ذلك الى نوعية الاصناف المستوردة فمعظم واردات مصر من أوروبا عبارة عن سلع ضرورية للصناعة مثل الممكن والآلات والسيارات النقل والجرارات والخاصة وقطع الغيار اللازمة لأعمال الصيانة للمصانع وهي سلع ذات قيمة مرتفعة بالمقارنة لأنواع الصادرات المصرية لاوروبا والتي تتمثل في الخضار والفواكه والملابس الجاهزة وهي سلع منخفضة القيمة وبالتالي تأثير سعر الصرف على زيادة الصادرات اقل من تأثير انخفاض الواردات مما ادى في النهاية الى زيادة العجز الميزان التجاري .

كما لم تثبت معنوية تأثير المتغير السوري المعبر عن الاجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (X5) على الميزان التجاري المصري الاوربي وقد تلاحظ انه بتطبيق اجراءات الحد من عجز الميزان التجاري خلال 2016-2020 ادى ذلك الى تخفيض العجز اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 0.6% كما يتضح من النموذج ثبوت معنوية المتغير السوري المعبر عن كفاءة عمليات التبادل التجاري (X6) عند المستوى الاحتمالي 0.01 وأنه بزيادة كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية بنسبة 10% يؤدي ذلك الى انخفاض العجز في الميزان التجاري اي تحسن في قيمة العجز بنسبة 23%

كما انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معاً (X7) بنسبة 10% سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري المصري الاوربي بنسبة 7% ويمكن ارجاع ذلك انه بزيادة متوسط الناتج المحلي

الإجمالي لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدول على التصدير الى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات من مصر وبالتالي يزيد العجز في الميزان التجاري ويرجع ايضا ذلك الى ان معظم صادرات مصر سلع مصنعة
➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية اتفاقية تيسير التجارة العربية:

تشير المعادلة رقم (2) بالجدول رقم (3) الى ان أجمالي المتغيرات المدروسة بنموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية تيسير التجارة العربية تشرح 58% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري المصري وبين دول الاتفاقية بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري الى عوامل اخرى غير مقيسه بالنموذج وقد ثبت معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي 0.05 كما بلغت قيمة F المحسوبة 3.6 وبلغة قيمة ديرين واتسون DW حوالى 1.4 حيث يبلغ متوسط العجز الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالى -412.3 مليون دولار خلال فترة الدراسة

حيث اشارت النتائج إلي أن زيادة إجمالي الناتج المحلي المصري (X1) بنسبة 10% يؤدي الى تحسن الميزان التجاري وانخفاض قيمة العجز بنسبة 8% بالإضافة الى انه قد ثبتت معنوية سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار X4 عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث انه بزيادة سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار اي انخفاض قيمة الجنية بنسبة 10% ادى ذلك الى انخفاض العجز في الميزان التجاري بنسبة 5% وقد يرجع ذلك للآثر الإيجابي لانخفاض الجنيه على الصادرات المصرية للدول العربية وخاصة صادرات السلع الزراعية من حيث زيادة قدرتها التنافسية السعريّة نتيجة هذا انخفاض في قيمة الجنيه أمام الدولار.

كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X8) بين مصر ودول الاتفاقية عند المستوى الاحتمالي 0.05 وانه بزيادة المسافة بين دول الاتفاقية ومصر 10% يؤدي ذلك الى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 1% كما ثبت من النموذج معنوية المتغير السوري وهو اثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ (X9) عند المستوى الاحتمالي 0.01 اي انه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ ادى ذلك الى تحسن في الميزان التجاري المصري اي انخفاض العجز بنسبة 98% .

كما يتضح من النموذج ثبوت معنوية المتغير السوري متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معا (X11) عند مستوى احتمالي 0.05 كما انه ثبت معنوية متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول اتفاقية تيسير التجارة العربية عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معاً (X11) بنسبة 10% سوف يؤدي إلي زيادة العجز في الميزان التجاري المصري العربي بنسبة 2% ويمكن ارجاع ذلك انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدول على التصدير الى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات من مصر وبالتالي يزيد العجز في الميزان التجاري ويرجع ايضا ذلك الى ان معظم صادرات مصر سلع مصنعة.

جدول رقم (3) نتائج تقدير نموذج الجاذبية لتدفقات التجارة الخارجية بين مصر أهم الشركاء التجاريين في الاتفاقيات التجارية

D.W	F	R ²	المعادلة	الاتفاقية التجارية	م
1.7	(12.7)**	0.85	$\text{Ln Y1} = 11.65 - 0.6 \text{ Ln X1} + 0.1 \text{ Ln X2} - 0.69 \text{ Ln X3} + 0.1 \text{ Ln X4} - 0.6 \text{ Ln X5} - 2.3 \text{ Ln X6} + 0.7 \text{ Ln X7}$ (1.8) ⁻ (2.4)** (2.9) (2.9)* (1.3) ⁻ (5.3)** (2.7) ⁻	الشراكة المصرية الاوربية	1
1.4	(3.6)*	0.58	$\text{Ln Y2} = -0.14 - 0.8 \text{ Ln X1} - 0.5 \text{ Ln X4} + 0.1 \text{ Ln X8} - 0.98 \text{ Ln X9} + 0.2 \text{ Ln X11}$ (0.5) ⁻ (-2.48)* (-2.01) (4.1)* (2.6)*	تيسير التجارة العربية	2
1.9	(8.6)**	0.82	$\text{Ln Y3} = 1.6 - 0.6 \text{ Ln X1} - 0.2 \text{ Ln X4} - 0.9 \text{ Ln X5} + 0.2 \text{ Ln X12} - 1.8 \text{ Ln X13} - 2.1 \text{ Ln X14} + 1.9 \text{ Ln X15}$ (2.2) ⁻ (2.8)* (-2.7)* (2.8)* (2.3)* (2.4)* (3.8)** (2.1) ⁻	كوميسا	3
2.03	(3.6)*	0.58	$\text{Ln Y4} = 6.3 - 2.3 \text{ Ln X1} + 0.1 \text{ Ln X16} - 2.14 \text{ Ln X17} - 1.2 \text{ Ln X18} + 2.16 \text{ Ln X19}$ (2.8)* (2.3)* (2.3)* (1.4) ⁻ (2.5)* (2.1)*	اغادير	4
1.7	(19.6)**	0.90	$\text{Ln Y5} = 9.8 - 0.22 \text{ Ln X1} + 1.12 \text{ Ln X4} + 0.18 \text{ Ln X5} + 0.08 \text{ Ln X20} - 0.027 \text{ Ln X21} - 0.8 \text{ Ln X22} + 0.08 \text{ Ln X23}$ (30.6)** (-2.4)* (4.3)* (1.5) ⁻ (2.3)* (1.8) ⁻ (3.04)* (1.4) ⁻	الميريكسور	5
2.09	(31.9)**	0.93	$\text{Ln Y6} = -40.9 - 1.3 \text{ Ln X1} - 0.9 \text{ Ln X5} + 0.3 \text{ Ln X24} + 1.9 \text{ Ln X25} - 1.9 \text{ Ln X26} + 1.7 \text{ Ln X27}$ (-1.1) ⁻ (-2.6)* (1.7)* (2.9)* (3.1)* (3.2)* (2.9)*	تركيا	6
2.35	(15.3)**	0.89	$\text{Ln Y7} = 10.8 - 0.58 \text{ Ln X1} - 0.13 \text{ Ln X4} - 0.16 \text{ Ln X5} + 0.1 \text{ Ln X28} - 1.7 \text{ Ln X29} - 0.19 \text{ Ln X30} + 0.57 \text{ Ln X31}$ (-1.1) ⁻ (-2.6)* (1.7)* (2.9)* (2.9)* (2.7)* (1.1) ⁻ (2.4)*	امريكا	7

المصدر: الجداول من رقم (3) حتى رقم (9) بالملحق

➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا :

تشير المعادلة رقم (3) في الجدول رقم (4-6) إلى إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 82% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا إلى تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج كما بلغت قيمة F المحسوبة 8.6 وبلغت قيمة ديبرين واتسون DW حوالي 1.9 حيث بلغ متوسط الفائض الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالي 557 مليون دولار

وقد ثبت معنوية النموذج الجاذبية عند المستوى الاحتمالي 0.01 حيث تشير النتائج إلى ثبوت معنوية إجمالي الناتج المحلي المصري عند مستوى احتمالي 0.05 و أن زيادة الناتج المحلي المصري (X1) بنسبة 10% يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وزيادة فائض الميزان التجاري بنسبة 6% بالإضافة إلى أنه قد ثبتت معنوية سعر الصرف الجنية المصري أمام الدولار (X4) عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث أنه بزيادة سعر الصرف الجنية المصري أمام الدولار أي انخفاض قيمة الجنية بنسبة 10% أدى ذلك إلى زيادة في فائض الميزان التجاري بنسبة 2% ويمكن ارجاع ذلك إلى تحسن في الصادرات المصرية إلى دول الكوميسا بدرجة أكبر من زيادة الواردات .

كما ثبتت معنوية تأثير المتغير السوري الاجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (X5) على الميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا عند مستوى معنوية 0.05 وقد تلاحظ أنه بتطبيق إجراءات الحد من عجز الميزان التجاري خلال 2016-2020 أدى ذلك إلى زيادة فائض الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية أي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 0.9% كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X12) بين مصر ودول الاتفاقية عند المستوى الاحتمالي 0.05 وأنه بزيادة المسافة بين دول الاتفاقية ومصر 10% يؤدي ذلك إلى خفض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 2%

كما ثبت من النموذج معنوية المتغير السوري وهو أثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ (X13) عند المستوى الاحتمالي 0.05 أي أنه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ أدى ذلك إلى تحسن في الميزان التجاري المصري أي زيادة الفائض بنسبة 180% كما يتضح من النموذج ثبوت معنوية المتغير السوري كفاءة عمليات التبادل التجاري X14 عند مستوى احتمالي 0.01 وأنه بزيادة كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية بنسبة 10% يؤدي ذلك إلى زيادة الفائض في الميزان التجاري المصري أي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 21%

كما أنه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معاً X15 بنسبة 10% سوف يؤدي إلى نقص الفائض في الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا بنسبة 19% ويمكن ارجاع ذلك إلى زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدول على التصدير إلى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات المصرية وبالتالي الانخفاض في قيمة الميزان التجاري ويرجع أيضاً ذلك إلى أن معظم صادرات مصر لدول الاتفاقية من السلع المصنعة

➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية أجادير:

تشير المعادلة رقم (4) في الجدول رقم (4-6) إلي أن نموذج الجاذبية للميزان التجاري المصري ودول اتفاقية اجادير حيث يتضح أن إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 58% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري بين مصر ودول اجادير إلي تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري إلي عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج كما بلغت قيمة F المحسوبة 3.6 وبلغت قيمة ديرين واتسون DW حوالي 2.03 كما بلغ متوسط الفائض الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالي 756 مليون دولار وقد ثبت معنوية النموذج الجاذبية عند مستوى الاحتمالي 0.05 حيث تشير النتائج ثبوت معنوية إجمالي الناتج المحلي المصري عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث أن زيادة إجمالي الناتج المحلي المصري (X1) بنسبة 10% يؤدي الى تحسن الميزان التجاري وزيادة فائض الميزان التجاري بنسبة 23% كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X16) بين مصر ودول الاتفاقية عند المستوى الاحتمالي 0.05 وانه بزيادة المسافة بين دول الاتفاقية ومصر 10% يؤدي ذلك الى خفض الفائض في الميزان التجاري بنسبة 1% كما ثبت من النموذج معنوية المتغير السوري وهو أثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ (X17) عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي انه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ ادى ذلك الى تحسن في الميزان التجاري المصري اي زيادة الفائض بنسبة 214% كما يتضح ان عند تحسن المتغير السوري كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية (X18) بنسبة 10% يؤدي ذلك الى زيادة الفائض في الميزان التجاري المصري اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 12%

كما انه ثبت معنوية متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول اتفاقية اجادير عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معاً (X19) بنسبة 10% سوف يؤدي إلي نقص الفائض في الميزان التجاري بين مصر ودول اجادير بنسبة 21.6% ويمكن ارجاع ذلك انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدول على التصدير الى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات المصرية وبالتالي يزيد انخفاض الميزان التجاري ويرجع ايضا ذلك الى ان معظم صادرات مصر سلع مصنعة

➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر ودول اتفاقية الميركسور:

تشير المعادلة رقم (5) في الجدول رقم (4-6) إلى أن إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 90% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري المصري ودول الميركسور إلى تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج كما بلغت F المحسوبة 19.6 وبلغت قيمة ديرين واتسون DW حوالي 1.7 وحيث يبلغ متوسط العجز الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالي -2510 وقد ثبت معنوية النموذج الجاذبية عند مستوى الاحتمالي 0.01 حيث تشير النتائج إلى ثبوت معنوية إجمالي الناتج المحلي المصري عند مستوى احتمالي 0.05 أي أنه بزيادة الناتج المحلي الإجمالي المصري (X1) بنسبة 10% يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وانخفاض قيمة العجز بنسبة 22% بالإضافة إلى أنه قد ثبتت معنوية سعر الصرف الجنية المصري أمام الدولار (X4) عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث أنه بزيادة سعر الصرف الجنية المصري أمام الدولار أي انخفاض قيمة الجنية بنسبة 10% أدى ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 11.2% ويمكن ارجاع ذلك إلى نوعية الاصناف المستوردة فمعظم واردات مصر من دول الكوميسا عبارة عن سلعة ضرورية وهي اللحوم عبارة وبالتالي تأثير سعر الصرف على زيادة الصادرات أقل من تأثير انخفاض الواردات مما أدى في النهاية إلى زيادة العجز الميزان التجاري كما لم تثبت معنوية تأثير المتغير السوري الاجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (X5) على الميزان التجاري بين مصر ودول الميركسور كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة البحرية للخطوط الشحن والنقل (X20) بين مصر ودول الاتفاقية عند المستوى الاحتمالي 0.05 وأنه بزيادة المسافة بين دول الاتفاقية 10% يؤدي ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 0.8% كما ثبت من النموذج أنه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ (X21) أدى ذلك إلى تحسن في الميزان التجاري المصري أي انخفاض العجز بنسبة 2.7% كما يتضح من النموذج ثبوت معنوية المتغير السوري كفاءة عمليات التبادل التجاري (X22) عند مستوى احتمالي 0.05 وأنه بزيادة كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية بنسبة 10% يؤدي ذلك إلى انخفاض العجز في الميزان التجاري أي تحسن في قيمة العجز بنسبة 8% كما أنه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول الاتفاقية معاً (X23) بنسبة 10% سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري بين مصر ودول الميركسور بنسبة 0.8% ويمكن ارجاع ذلك أنه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدول على التصدير إلى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات المصرية وبالتالي يزيد العجز في الميزان التجاري ويرجع أيضاً ذلك إلى أن معظم صادرات مصر سلع مصنعة وحاصلات زراعية.

➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر وتركيا:

وتشير المعادلة رقم (6) في الجدول رقم (6) إلى أن إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 93% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري المصري التركي إلى تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري

إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج وقد ثبت معنوية النموذج الجاذبية عند مستوى الاحتمالي 0.01 كما بلغت F المحسوبة 31.9 وبلغة قيمة ديرين واتسون DW حوالى 2.09 وحيث يبلغ متوسط العجز الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالى -877 مليون دولار

تشير النتائج إلى ثبوت معنوية الناتج المحلي الإجمالي عند مستوى احتمالي 0.05 وأن زيادة إجمالي الناتج المحلي المصري (X1) بنسبة 10% يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وانخفاض قيمة العجز بنسبة 13% كما لم تثبت معنوية تأثير المتغير الصوري الاجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري X5 على الميزان التجاري التركي عند مستوى معنوية 0.05 ومن نتائج النموذج يتضح انه بتطبيق اجراءات الحد من عجز الميزان التجاري خلال 2016-2020 ادى ذلك الى تخفيض العجز اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 90% كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X24) بين مصر وتركيا عند المستوى الاحتمالي 0.05 وانه بزيادة المسافة بين مصر وتركيا (اي زيادة خطوط الشحن) 10% يؤدي ذلك الى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 3% كما ثبت من النموذج معنوية المتغير الصوري وهو أثر دخول الاتفاقية حيز النفاذ X25 عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي انه مع دخول الاتفاقية حيز النفاذ ادى ذلك الى عدم تحسن الميزان التجاري المصري اي زيادة العجز بنسبة 190%

كما يتضح من النموذج ثبوت معنوية المتغير الصوري كفاءة عمليات التبادل التجاري (X26) عند مستوى احتمالي 0.05 وانه بزيادة كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر وتركيا بنسبة 10% يؤدي ذلك الى انخفاض العجز في الميزان التجاري اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 19% كما انه قد ثبت من النموذج معنوية متوسط الناتج المحلي الإجمالي لتركيا (X27) عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لتركيا بنسبة 10% سوف يؤدي إلى زيادة العجز في الميزان التجاري المصري التركي بنسبة 17% ويمكن ارجاع ذلك انه بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتفاقية تزيد قدرة الدولة على التصدير الى السوق المصري وينخفض الطلب على الواردات من مصر وبالتالي يزيد العجز في الميزان التجاري ويرجع ايضا ذلك الى ان معظم صادرات مصر سلع مصنعة

➤ تقدير نموذج الجاذبية للميزان التجاري بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية:

تشير المعادلة رقم (7) في الجدول رقم (4-6) إلى أن إجمالي المتغيرات الداخلة في النموذج تشرح نحو 89% من التغيرات الحادثة في الميزان التجاري المصري الأمريكي إلى تلك المتغيرات بينما ترجع باقي التغيرات في الميزان التجاري إلى عوامل أخرى غير مقيسه بالنموذج كما بلغت F المحسوبة 15.3 وبلغة قيمة ديرين واتسون DW حوالى 2.35 وحيث يبلغ متوسط العجز الميزان التجاري خلال الفترة 2001-2020 حوالى -2589 مليون دولار

وقد ثبت معنوية النموذج الجاذبية عند مستوى الاحتمالي 0.01 حيث تشير النتائج إلى ثبوت معنوية إجمالي الناتج المحلي المصري (X1) عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث انه بزيادة إجمالي الناتج المحلي المصري بنسبة 10% يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري وانخفاض قيمة العجز بنسبة 5.8% بالإضافة الى انه قد ثبتت معنوية سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار (X4) عند المستوى الاحتمالي 0.05 حيث انه بزيادة سعر الصرف الجنية المصري امام الدولار اي انخفاض قيمة الجنية بنسبة 10% ادى ذلك الى انخفاض العجز في

الميزان التجاري بنسبة 1.3% اي تحسن في الميزان التجاري المصري الامريكي وقد يرجع ذلك للأثر الإيجابي على الصادرات المصرية من الملابس وغيرها من السلع ودور هذا الانخفاض في زيادة القدرات التنافسية السعرية للصادرات المصرية في السوق الأمريكي.

كما ثبتت معنوية تأثير المتغير الصوري الاجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري X5 على الميزان التجاري المصري الامريكي عند مستوى احتمالي 0.05 وقد تلاحظ انه بتطبيق اجراءات الحد من عجز الميزان التجاري خلال 2016-2020 ادى ذلك الى تخفيض العجز اي تحسن في الميزان التجاري بنسبة 16% كما أنه قد ثبتت معنوية متوسط المسافة الجغرافية (X28) بين مصر وامريكا عند المستوى الاحتمالي 0.05 وانه بزيادة المسافة (خطوط الشحن) بين مصر والولايات المتحدة الامريكية 10% يؤدي ذلك الى زيادة العجز في الميزان التجاري بنسبة 1%

كما يتضح من النموذج انه بزيادة كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر الولايات المتحدة الامريكية بنسبة 10% يؤدي ذلك الى انخفاض العجز في الميزان التجاري اي تحسن في قيمة العجز بنسبة 1.9% كما انه ثبت من النموذج معنوية متوسط الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية (X31) عند المستوى الاحتمالي 0.05 اي بزيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الامريكية بنسبة 10% سوف يؤدي إلي زيادة العجز في الميزان التجاري المصري الامريكي بنسبة 5.7%

يعتبر الناتج المحلي الاجمالي من أحد أهم محددات التجارة الخارجية مع الشركاء التجاريين حيث تعتمد صادرات دولة ما بشكل كبير على مستوى دخل الدولة وشركائها التجاريين باعتبار أن ارتفاع مستوى دخل الدولة يشير إلى الطلب على السلع الأولية والاستهلاكية حيث تلجأ إلى الاستيراد من الاسواق العالمية لتلبية احتياجات الطلب المحلي ودفع حركة الإنتاج وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرجوة

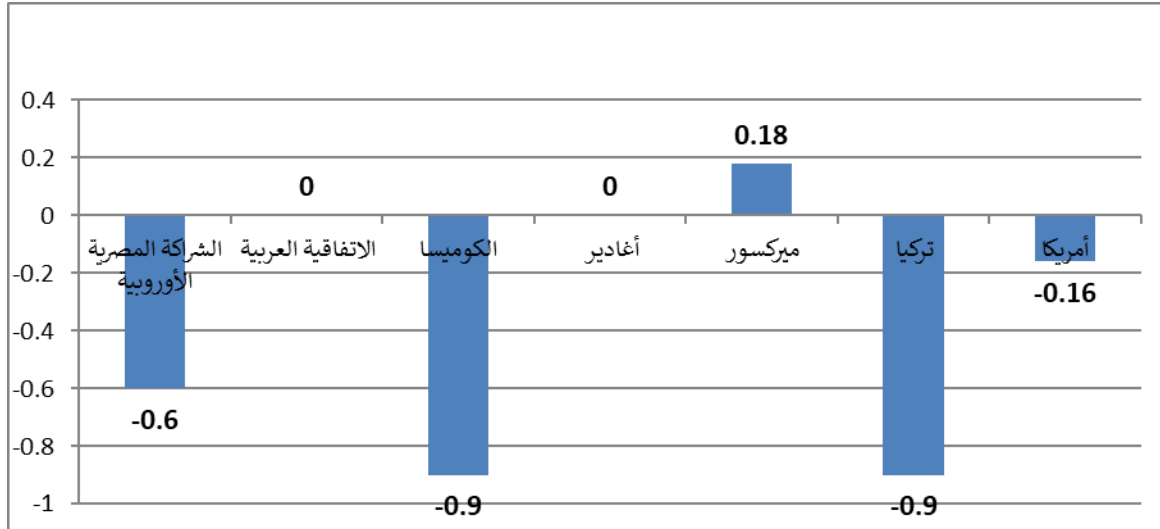
بينما يلعب البعد الجغرافي بين الدول دورا هام ا في حجم المبادلات التجارية بينها على اعتبار أن بعد المسافة يزيد من تكاليف النقل مما يؤدي إلى انخفاض حركة التجارة بين تلك الدول بسبب ارتفاع تكلفة النقل. أما الحدود المشتركة فتزيد من حجم التدفقات السلعية بين هذه الدول بسبب سهولة التنقل والتحرك ا في تدفق التجارة بين بينها وكذلك انخفاض تكاليف النقل. كما تلعب اللغة والتاريخ المشترك دورا هام الدول.

12- الأثر النسبي لإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري:

من خلال نتائج الجدول رقم (7) يتبين وجود أثر إيجابي لإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري مع الدول الاعضاء في جميع الاتفاقيات التجارية محل الدراسة (عدا اتفاقية الكوميسا بسبب استيراد مصر لمستلزمات الانتاج) حيث كان الاثر الاكبر لهذه الاجراءات على تحسن الميزان التجاري لاتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية في المركز الأول وذلك بمقدار 49 مليون دولار سنويا كانه انخفاض في عجز الميزان التجاري المصر مع دول الاتفاقية ويمكن ارجاع ذلك الى ان الاتحاد الاوروبي يعتبر اكبر شريك تجاري لمصر سواء في مستلزمات الانتاج او السلع نصف المصنعة أو تامة الصنع والاستهلاكية حيث استهدفت هذه الاجراءات الواردات غير الضرورية والسلع الاستهلاكية

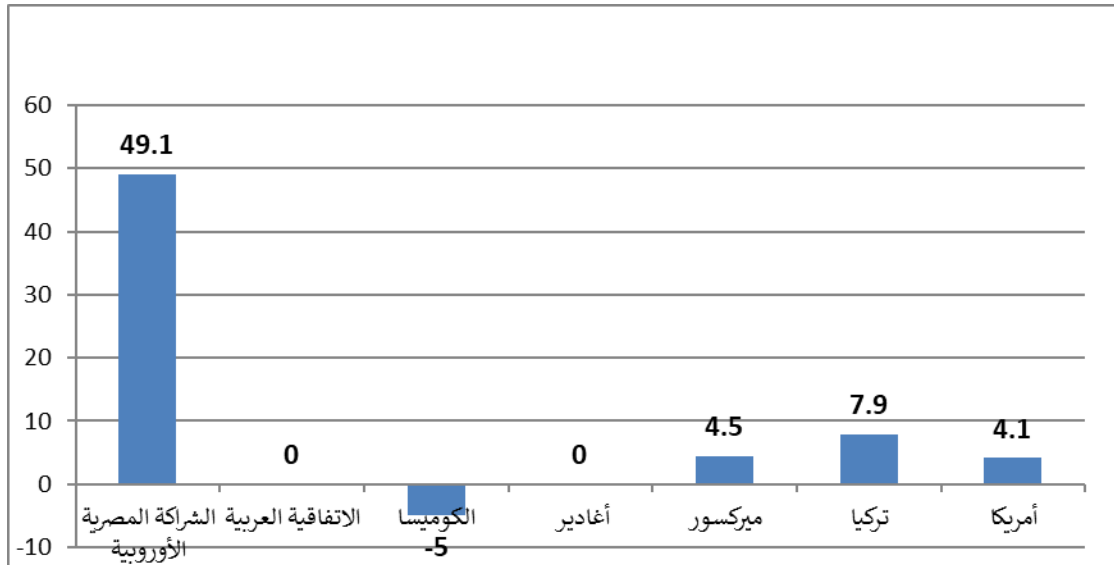
وجاء في المرتبة الثانية في تأثير إجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري اتفاقية التجارة الحرة المصرية مع تركيا بتأثير إيجابي سنوي بلغ حوالي 7.9 مليون دولار ثم كل من اتفاقية الميركسور وأمريكا بتأثير إيجابي سنوي بلغ حوالي 4.5 مليون دولار و 4.1 مليون دولار لكل منهما على الترتيب.

شكل رقم (3) الأثر النسبي لتأثير الإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري بالمليون دولار



المصدر: نتائج التحليل للجدول رقم (3)

شكل رقم (3) مقدار الأثر لإجراءات ضبط الاستيراد على الميزان التجاري المصري بالمليون دولار



المصدر: نتائج التحليل للجدول رقم (3)

جدول رقم (7) أثر إجراءات ضبط الاستيراد والاتفاقيات التجارية على الميزان التجاري المصري مع أهم الشركاء التجاريين لمصر في ظل الاتفاقيات التجارية خلال الفترة 2001-2020

الأثر السنوي لإجراءات ضبط الاستيراد			الاتفاقية
مقدار الأثر السنوي للإجراءات المتبعة للحد من الاستيراد (%) بالمليون جنيه	قيمة متوسط الميزان التجاري	الأثر النسبي السنوي على الميزان التجاري	
49.1	8182-	0.6-	الشراكة المصرية الأوروبية
-----	-----	-----	الاتفاقية العربية
5-	557	0.9-	الكوميسا
-----	-----	-----	أغادير
4.5	2510	0.18	ميركسور
7.9	877-	0.9-	تركيا
4.1	2589-	0.16-	أمريكا

المصدر: نتائج التحليل للجدول رقم (3)

المراجع

أولاً: الأبحاث العلمية

- 1- زينب حسين عوض الله (2005) الاقتصاد الدولي دار الجامعة الجديدة مصر.
- 2- سليمان المنذري (2004) السوق العربية المشتركة في عصر العولمة الطبعة الثانية مكتبة مدبولي مصر.
- 3- صبحي الساعدي-أياد حماد، 2011، أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الأموال في بلدان مختارة مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية مجلة 4 العدد 7 لسنة - صفحة (98-102)
- 4- علاوي محمد الحسن (دكتور) تحليل تدفقات التجارة العربية البينية باستخدام نموذج الجاذبية، مجلة الباحث، العدد العاشر لسنة 2012م، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصد يمبراح ورقلة - الجزائر
- 5- كريم خديم (دكتور)، دراسة قياسية للتجارة العربية البينية وفق نموذج الجاذبية: دراسة حالة دول شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة وهران، الجزائر.
- 6- محمد سيد أحمد سعيد، دراسة اقتصادية لتنمية الصادرات الزراعية المصرية لدول حوض البحر الأبيض المتوسط في ظل المحددات المائية والتكنولوجية، (رسالة ماجستير)، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة الأزهر، 2015م.
- 7- يوسف، وفاء سعد إبراهيم. 2020. مستقبل الميركسور فيما بين التكتلات الاقتصادية العالمية: نموذج التنبؤ. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مجلد. 21، ع. 3، ص ص. 164-131.

ثانياً: القرارات والقوانين الحكومية

- 1- قرار رقم 992 لسنة 2015 الوقائع المصرية-العدد 297/31 ديسمبر/2015
- 2- قرار رقم 992 لسنة 2015 الوقائع المصرية-العدد 297/31 ديسمبر/2015
- 3- قرار رقم 991 لسنة 2015 الوقائع المصرية –العدد 297/31 ديسمبر 2015
- 4- قرار وزير الصناعة رقم 43 لسنة 2016
- 5- القانون رقم 7 لسنة 2017 الجريدة الرسمية –العدد 9 مكرر صادر 7/مارس/2017

الملاحق

جدول (1) الميزان التجاري المصري مع أهم التكتلات الدولية المبرم معها اتفاقيات تجارية

الميزان التجاري							السنة
تركيا	امريكا	كوميسا	اغادير	العرب	اوروبا	الميركيور	
-167	-1488	163-	15	-498.6	-2,765	-483	2001
-145	-1297	210-	98	-127.8	-2,373	-667	2002
-29	-752	12	151	89.3	-1,062	-697	2003
-11	-764	32	176	-65.9	-877	-763	2004
-288	-812	134	226	-1177.2	-1,165	-1,116	2005
-28	-408	204	240	-1737.8	-181	-928	2006
-17	-1636	172	493	-2357.9	-1,527	-1,328	2007
-404	-4418	437	1025	-852.1	-5,154	-2,367	2008
-1642	-3110	1,184	1381	3101.3	-7,470	-1,725	2009
-895	-3415	1,314	1060	1996.5	-9,181	-2,434	2010
-1110	-4651	768	1275	1074.1	-8,550	-3,988	2011
-1920	-3261	1,144	744	-789.1	-12,595	-3,745	2012
-880	-4032	1,200	1220	129.4	-13,238	-3,867	2013
-1404	-4070	1,006	1004	-774.8	-14,557	-3,460	2014
-2025	-3130	599	564	-1486.8	-18,002	-4,127	2015
-1880	-2657	664	447	555.6	-17,094	-4,119	2016
-163	-2532	676	1073	-363.0	-12,495	-4,134	2017
-1319	-3792	689	1182	-3697.8	-13,387	-3,962	2018
-1932	-3000	737	1797	-1572.7	-12,165	-3,695	2019
-1286	-2554	545	947	309.8	-9,808	-2,602	2020

المصدر: قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : <https://www.trademap.org>

تم توقيع اتفاقية الميركسور 2004 ودخلت حيز النفاذ 2017

جدول رقم (2) ترتيب قيمة العجز في الميزان التجاري المصري مع أهم الاتفاقيات التجارية للفترة 2001-2020م
LSD باستخدام طريقة أقل فرق معنوي

95% Confidence Interval		Sig.	Mean Difference (I-J)	(J) Agreements	(I) Agreements
Upper Bound	Lower Bound				
-6240.3704	-9299.6796	0	-7770.025	العربية	اتفاقية الشراكة المصرية الاوربية
-7408.5454	-10467.855	0	-8938.2	اغادير	
-7209.8454	-10269.155	0	-8739.5	الكوميسا	
-4063.6954	-7123.0046	0	-5593.35	امريكا	
-5775.3954	-8834.7046	0	-7305.05	تركيا	
-182.0454	-3241.3546	0.029	-1711.7	تركيا	التجارة بين مصر وامريكا
7201.6046	4142.2954	0	5671.95	اوربا	اتفاقية الميركسور
-568.4204	-3627.7296	0.008	-2098.075	العربية	
-1736.5954	-4795.9046	0	-3266.25	اغادير	
-1537.8954	-4597.2046	0	-3067.55	كوميسا	
1608.2546	-1451.0546	0.919	78.6	امريكا	
-103.4454	-3162.7546	0.037	-1633.1	تركيا	اتفاقية تيسير التجارة العربية
361.4796	-2697.8296	0.133	-1168.175	اغادير	
560.1796	-2499.1296	0.02	-969.475	الكوميسا	
3706.3296	647.0204	0.006	2176.675	امريكا	
1994.6296	-1064.6796	0.549	464.975	تركيا	
4675.8046	1616.4954	0	3146.15	امريكا	اتفاقية الكوميسا
2964.1046	-95.2046	0.066	1434.45	تركيا	
1728.3546	-1330.9546	0.798	198.7	الكوميسا	اتفاقية اغادير
4874.5046	1815.1954	0	3344.85	امريكا	
3162.8046	103.4954	0.037	1633.15	تركيا	

رقم (3) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية خلال الفترة 2001-2020

السنوات	الميزان التجاري بين مصر ودول اوروبا	الناتج المحلي الاجمالي لمصر (1)	متوسط المسافة بين مصر ودول الاتفاقية (2)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	سعر الصرف لمصر (4)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية (6)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية (7)
2001	-2,765	141.2	2575	0	4.0	0	0	12968.5
2002	-2,373	144.6	2575	0	4.5	0	0	13114.3
2003	-1,062	149.2	2575	0	5.9	0	0	13236.3
2004	-877	155.3	2575	0	6.2	0	0	13579.8
2005	-1,165	162.3	2575	1	5.8	0	0	13842.4
2006	-181	173.4	2575	1	5.7	0	0	14326.1
2007	-1,527	185.7	2575	1	5.6	0	0	14777.7
2008	-5,154	199.0	2575	1	5.4	0	1	14873.0
2009	-7,470	208.3	2575	1	5.5	0	1	14229.6
2010	-9,181	219.0	2575	1	5.6	0	1	14544.1
2011	-8,550	222.8	2575	1	5.9	0	1	14810.5
2012	-12,595	227.8	2575	1	6.1	0	1	14699.2
2013	-13,238	232.8	2575	1	6.9	0	1	14691.0
2014	-14,557	239.6	2575	1	7.1	0	1	14922.1
2015	-18,002	250.0	2575	1	7.7	1	1	15265.4
2016	-17,094	260.9	2575	1	10.0	1	1	15577.6
2017	-12,495	271.8	2575	1	17.8	1	1	16012.0
2018	-13,387	286.3	2575	1	17.8	1	1	16351.2
2019	-12,165	302.2	2575	1	16.8	1	1	16605.4
2020	-9,808	298.6	2575	1	15.8	1	1	16421.6

(3) متغير صوري معبر عن بدء سريات وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .

(5) متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والاجراءات غير الجمركية التي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن أهمها قرارات تسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستفزازية وغيرها من القرارات

(6) مقومات تيسير التجارية بين مصر ودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية متمثلة في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة وتأمين على السلع المتبادلة بين مصر ودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة

المصدر:

(1) <https://data.albankaldawli.org/>، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي :

(2) <https://www.trademap.org/> قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية :

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية، الإدارة العامة للسياسات التجارية

جدول رقم (4) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر وودول اتفاقية تيسير التجارة العربية خلال الفترة 2001-2020

متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية (7)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية (6)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	سعر الصرف لمصر (4)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	متوسط المسافة بين مصر ودول الاتفاقية (2)	الناتج المحلي الإجمالي لمصر (1)	الميزان التجاري	السنوات
1245.6	0	0	4.0	0	1362	141.2	-498.6	2001
1250.1	0	0	4.5	0	1362	144.6	-127.8	2002
1319.7	1	0	5.9	0	1362	149.2	89.3	2003
1451.2	0	0	6.2	0	1362	155.3	-65.9	2004
1536.6	0	0	5.8	0	1362	162.3	-1177.2	2005
1636.0	0	0	5.7	0	1362	173.4	-1737.8	2006
1705.5	0	0	5.6	0	1362	185.7	-2357.9	2007
1802.2	1	0	5.4	0	1362	199.0	-852.1	2008
1801.3	1	0	5.5	1	1362	208.3	3101.3	2009
1884.3	1	0	5.6	1	1362	219.0	1996.5	2010
1959.3	1	0	5.9	1	1362	222.8	1074.1	2011
2099.8	0	0	6.1	1	1362	227.8	-789.1	2012
2171.3	0	0	6.9	1	1362	232.8	129.4	2013
2224.7	1	0	7.1	1	1362	239.6	-774.8	2014
2294.2	1	1	7.7	1	1362	250.0	-1486.8	2015
2372.5	1	1	10.0	1	1362	260.9	555.6	2016
2383.2	1	1	17.8	1	1362	271.8	-363.0	2017
2424.0	1	1	17.8	1	1362	286.3	-3697.8	2018
2448.4	1	1	16.8	1	1362	302.2	-1572.7	2019
2616.9	1	1	15.8	1	1362	298.6	309.8	2020

(3) متغير صوري معبر عن بدء سريات وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .

(5) متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والإجراءات غير الجمركية التي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن أهمها قرارات تسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستهلاكية وغيرها من القرارات

(6) مقومات تيسير التجارة بين مصر ودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة وتأمين على السلع المتبادلة بين مصر ودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة المصدر:

(1) <https://data.albankaldawli.org/>، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي :

(2) <https://www.trademap.org/> قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية :

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقيات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية

جدول رقم (5) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر ودول اتفاقية الكوميسا خلال الفترة 2001-2020

السنوات	الميزان التجاري بين مصر ودول الكوميسا	الناتج المحلي الاجمالي لمصر (1)	متوسط المسافة بين مصر ودول الاتفاقية (2)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	سعر الصرف لمصر (4)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية (6)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية (7)
2001	163-	141.2	3078	0	4.0	0	0	191.1
2002	210-	144.6	3078	0	4.5	0	0	193.9
2003	12	149.2	3078	1	5.9	0	0	203.8
2004	32	155.3	3078	1	6.2	0	0	214.3
2005	134	162.3	3078	1	5.8	0	0	229.9
2006	204	173.4	3078	1	5.7	0	0	246.5
2007	172	185.7	3078	1	5.6	0	0	263.6
2008	437	199.0	3078	1	5.4	0	0	277.0
2009	1,184	208.3	3078	1	5.5	0	1	287.3
2010	1,314	219.0	3078	1	5.6	0	1	307.4
2011	768	222.8	3078	1	5.9	0	1	271.5
2012	1,144	227.8	3078	1	6.1	0	1	318.0
2013	1,200	232.8	3078	1	6.9	0	1	322.5
2014	1,006	239.6	3078	1	7.1	0	1	324.2
2015	599	250.0	3078	1	7.7	1	1	334.7
2016	664	260.9	3078	1	10.0	1	1	344.9
2017	676	271.8	3078	1	17.8	1	1	365.8
2018	689	286.3	3078	1	17.8	1	1	383.1
2019	737	302.2	3078	1	16.8	1	1	393.1
2020	545	298.6	3078	1	15.8	1	1	408.7

(3) متغير صوري معبر عن بدء سريبات وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .
(5) متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والاجراءات غير الجمركية التي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن أهمها قرارات تسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستفزازية وغيرها من القرارات
(6) مقومات تيسير التجارة بين مصر ودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية متمثلة في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة وتأمين على السلع المتبادلة بين مصر ودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة
المصدر:

(1)، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي : <https://data.albankaldawli.org>

(2) قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : <https://www.trademap.org>

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية

جدول رقم (6) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر و دول اتفاقية اعاااير خلال الفترة 2001-2020

السنة	الميزان التجاري بين مصر ودول الاتفاقية اعااير	الناتج المحلي الاجمالي لمصر (1)	متوسط المسافة بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول الاتفاقية (2)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	سعر الصرف لمصر (4)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية (6)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية (7)
2001	15	35.8	2201	0	4	0	0	35.8
2002	98	36.9	2201	0	4.5	0	0	36.9
2003	151	38.9	2201	0	5.9	0	1	38.9
2004	176	41.1	2201	0	6.2	0	0	41.1
2005	226	42.8	2201	0	5.8	0	0	42.8
2006	240	45.8	2201	1	5.7	0	0	45.8
2007	493	48.2	2201	1	5.6	0	0	48.2
2008	1025	50.9	2201	1	5.4	0	1	50.9
2009	1381	53	2201	1	5.5	0	1	53
2010	1060	54.8	2201	1	5.6	0	1	54.8
2011	1275	56.4	2201	1	5.9	0	1	56.4
2012	744	58.2	2201	1	6.1	0	0	58.2
2013	1220	60.4	2201	1	6.9	0	0	60.4
2014	1004	62.1	2201	1	7.1	0	1	62.1
2015	564	64.2	2201	1	7.7	1	1	64.2
2016	447	65	2201	1	10	1	1	65
2017	1073	67.1	2201	1	17.8	1	1	67.1
2018	1182	69.1	2201	1	17.8	1	1	69.1
2019	1797	70.5	2201	1	16.8	1	1	70.5
2020	947	73.7	2201	1	15.8	1	1	73.7

(3) متغير صوري معبر عن بدء سريات وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .

(5) متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والاجراءات غير الجمركية التي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن

أهمها قرارات تسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستفزازية وغيرها من القرارات

(6) مقومات تيسير التجارة بين مصر ودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية متمثلة في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة وتأمين على السلع

المتبادلة بين مصر ودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة

المصدر:

(1)، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي : [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

(2) قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : [/https://www.trademap.org](https://www.trademap.org)

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية

جدول رقم (7) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر ودول الميركسور خلال الفترة 2001-2020

السنوات	الميزان التجاري بين مصر ودول الميركسور	الناتج المحلي الإجمالي لمصر (1)	متوسط المسافة بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول الاتفاقية (2)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	سعر الصرف لمصر (4)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية (6)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية (7)
2001	-483	141.2	10011	0	4.0		0	925.0
2002	-667	144.6	10011	0	4.5	0	0	933.0
2003	-697	149.2	10011	0	5.9	0	0	953.6
2004	-763	155.3	10011	0	6.2	0	0	1013.1
2005	-1,116	162.3	10011	0	5.8	0	0	1054.2
2006	-928	173.4	10011	0	5.7	0	0	1102.8
2007	-1,328	185.7	10011	0	5.6	0	0	1175.0
2008	-2,367	199.0	10011	0	5.4	0	0	1232.8
2009	-1,725	208.3	10011	0	5.5	0	0	1219.5
2010	-2,434	219.0	10011	0	5.6	0	0	1316.2
2011	-3,988	222.8	10011	0	5.9	0	0	1372.9
2012	-3,745	227.8	10011	0	6.1	0	0	1392.6
2013	-3,867	232.8	10011	0	6.9	0	1	1433.1
2014	-3,460	239.6	10011	0	7.1	0	1	1433.5
2015	-4,127	250.0	10011	0	7.7	1	1	1396.6
2016	-4,119	260.9	10011	0	10.0	1	1	1353.6
2017	-4,134	271.8	10011	1	17.8	1	1	1374.8
2018	-3,962	286.3	10011	1	17.8	1	1	1384.0
2019	-3,695	302.2	10011	1	16.8	1	1	1392.5
2020	-2,602	298.6	10011	1	15.8	1	1	1535.9

(2) يعبر عن متوسط المسافة البحرية بالميل المستخدمة ف ينقل البضائع عبر الخطوط الملاحية بناء على بيانات مصلحة الموانئ المصرية بين مصر وأهم الشركاء التجاريين في دول الاتفاقية لكل عام من فترة الدراسة .
 (3) متغير صوري معبر عن بدء سريبات وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ .
 (5) متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والاجراءات غير الجمركية التي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن أهمها القرارات رقم (43)، ورقم (991) ، ورقم (992)، الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة للحد من الواردات قرارات تسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستهلاكية فضلاً عن القانون رقم (7) الصادر عن رئاسة الجمهورية بشأن تقنين ضوابط الاستيراد .
 (6) متغير صوري يعبر عن مقومات تيسير التجارية بين مصر ودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية متمثلة في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة ووجود تأمين على السلع المتبادلة بين مصر ودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة حيث بدأ وجود هذه المقومات بداية من عام 2013 وفق بيانات مصلحة الموانئ المصرية المصدر:

(1)، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي : [/https://data.albankaldawli.org](https://data.albankaldawli.org)

(2) قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية : [/https://www.trademap.org](https://www.trademap.org)

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(4)، (5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية

جدول رقم (8) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر وودول اتفاقية تركيا خلال الفترة 2001-2020

السنوات	الميزان التجاري بين مصر وتركيا	الناتج المحلي الاجمالي لمصر (1)	متوسط المسافة بين مصر وودول الاتفاقية(2)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	سعر الصرف لمصر (4)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر وودول الاتفاقية(6)	متوسط الناتج المحلي الإجمالي دول الاتفاقية (7)
2001	-167	141.2	1411	0	4.0	0	0	493.4
2002	-145	144.6	1411	0	4.5	0	0	525.2
2003	-29	149.2	1411	0	5.9	0	0	555.5
2004	-11	155.3	1411	0	6.2	0	0	609.9
2005	-288	162.3	1411	0	5.8	0	1	664.8
2006	-28	173.4	1411	0	5.7	0	1	711.0
2007	-17	185.7	1411	1	5.6	0	1	746.8
2008	-404	199.0	1411	1	5.4	0	1	752.9
2009	-1642	208.3	1411	1	5.5	0	1	716.6
2010	-895	219.0	1411	1	5.6	0	1	777.0
2011	-1110	222.8	1411	1	5.9	0	1	864.0
2012	-1920	227.8	1411	1	6.1	0	1	905.4
2013	-880	232.8	1411	1	6.9	0	1	982.2
2014	-1404	239.6	1411	1	7.1	0	0	1030.7
2015	-2025	250.0	1411	1	7.7	1	0	1093.4
2016	-1880	260.9	1411	1	10.0	1	0	1129.8
2017	-163	271.8	1411	1	17.8	1	0	1214.5
2018	-1319	286.3	1411	1	17.8	1	0	1250.4
2019	-1932	302.2	1411	1	16.8	1	0	1261.9
2020	-1286	298.6	1411	1	15.8	1	0	1285.7

(3) متغير صوري معبر عن بدء سرييات وتفعيل بنود الاتفاقية ودخولها حيز النفاذ.

(5) متغير صوري معبر عن السياسات التجارية والإجراءات غير الجمركية التي اتبعتها مصر للحد من العجز في الميزان التجاري ومن أهمها قرارات تسجيل المصانع ومنع استيراد السلع الاستهلاكية وغيرها من القرارات

(6) مقومات تيسير التجارة بين مصر وودول الاتفاقية وكفاءة البنية التحتية متمثلة في مدى وجود خطوط ملاحية منتظمة وتأمين على السلع المتبادلة بين مصر وودول الاتفاقية وغيرها من الخدمات اللوجيستية ومقومات تسهيل التجارة المصدر:

(1)، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

(2) قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: <https://www.trademap.org>

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقيات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية

جدول رقم (9) متغيرات نموذج الجاذبية للتجارة الخارجية بين مصر وودولة الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 2001-2020

السنوات	الميزان التجاري	الناتج المحلي الاجمالي لمصر (1)	متوسط المسافة بين مصر ودول الاتفاقية(2)	أثر الاتفاقية التجارية (3)	سعر الصرف لمصر (4)	الإجراءات المصرية للحد من العجز في الميزان التجاري (5)	كفاءة عمليات التبادل التجاري بين مصر ودول الاتفاقية(6)	متوسط الناتج المحلي الاجمالي دول الاتفاقية (7)
2001	-1488	141.2	10970	0	4.0	0	1	12746.3
2002	-1297	144.6	10970	0	4.5	0	1	12968.3
2003	-752	149.2	10970	0	5.9	0	1	13339.3
2004	-764	155.3	10970	0	6.2	0	1	13846.1
2005	-812	162.3	10970	0	5.8	0	1	14332.5
2006	-408	173.4	10970	0	5.7	0	1	14741.7
2007	-1636	185.7	10970	0	5.6	0	0	15018.3
2008	-4418	199.0	10970	1	5.4	0	1	14997.8
2009	-3110	208.3	10970	1	5.5	0	1	14617.3
2010	-3415	219.0	10970	1	5.6	0	0	14992.1
2011	-4651	222.8	10970	1	5.9	0	1	15224.6
2012	-3261	227.8	10970	1	6.1	0	1	15567.0
2013	-4032	232.8	10970	1	6.9	0	0	15853.8
2014	-4070	239.6	10970	1	7.1	0	0	16254.3
2015	-3130	250.0	10970	1	7.7	1	1	16726.9
2016	-2657	260.9	10970	1	10.0	1	0	17000.9
2017	-2532	271.8	10970	1	17.8	1	1	17403.8
2018	-3792	286.3	10970	1	17.8	1	1	17913.2
2019	-3000	302.2	10970	1	16.8	1	1	18300.4
2020	-2554	298.6	10970	1	15.8	1	0	18147.9

المصدر:

(1)، (4)، (7) قاعدة بيانات البنك الدولي: <https://data.albankaldawli.org>

(2) قاعدة بيانات مركز التجارة الدولية: <https://www.trademap.org>

(3) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات - الإدارة العامة للاتفاقيات التجارية والتحقق

(5)، (6)، وزارة التجارة والصناعة، قطاع التجارة الخارجية والاتفاقيات التجارية، الإدارة العامة للسياسات التجارية